



الموافقة المستنيرة لحالات الحماية من العنف

(2025)

قائمة المحتويات

3	المقدمة:
3	الموافقة المستنيرة: من مبدأ توجيهي إلى حق قانوني:
4	الإطار المفاهيمي للموافقة المستنيرة:
4	1. الإفصاح الكامل عن المعلومات
4	2. الطوعية الكاملة
4	3. الفهم والاستيعاب
4	العلاقة بين الموافقة المستنيرة والمبادئ الأخرى
4	1. الموافقة المستنيرة والسرية
5	2. الموافقة المستنيرة والتبليغ الالزامي:
5	3. الموافقة المستنيرة والسلامة والأمان
5	4. الموافقة المستنيرة والمصلحة الفضلى
5	العلاقة بين إدارة الحالة والموافقة المستنيرة:
6	التحديات العملية لتطبيق الموافقة المستنيرة:
6	التحديات المرتبطة بتقييم عوامل الخطورة وتحديد الأولويات
10	التحديات الاجتماعية والثقافية
11	التعامل مع الصدمة وواقع الناجية
11	الموافقة المستنيرة لإحالة النزاع إلى التسوية:
12	سبل تعزيز الموافقة المستنيرة في الاستجابة لحالات الحماية:
12	1. النص على مبدأ الموافقة المستنيرة في صيغة تشريعية:
12	2. توفير المساعدة القانونية المجانية والفورية للناجيات:
13	3. اعتماد إجراءات محددة لتقييم عوامل الخطورة:
13	4. تقديم الخدمات بأسلوب مراعي للصدمة:
13	5. إعادة النظر في إجراءات الاستجابة لحالات العنف:
13	6. تفعيل الموافقة المستنيرة للحصول على خدمات الإيواء:

المقدمة:

تتعدد تبعات العنف لتشمل الجوانب الطبية، والنفسية، والقانونية، والاجتماعية، لذا يوفر النهج المرتكز على الناجيات بيئة آمنة وداعمة للتعامل مع حالات العنف بالتركيز على حقوق واحتياجات ورغبات الناجيات، يعزز هذا النهج من شعورهن بالاحترام والكرامة، ويؤدي إلى تمكينهن من المشاركة في عملية التعافي، بدلاً من فرض حلول جاهزة أو اتخاذ قرارات نيابةً عنهن.

لذا يعتبر مبدأ الموافقة المستنيرة جوهر النهج المرتكز على الناجيات ومنهجية إدارة الحالة، حيث أن هذا المبدأ يضمن أن تكون كل خطوة في التدخلات مبنية على معرفة الناجية الكاملة بالخيارات المتاحة، وبتبعات القرار، وبذلك، تصبح الاستجابة للعنف أكثر فعالية وإنسانية، لأنها تستند إلى احترام الكرامة والاختيار الحر، وهو ما يعزز ثقة الناجية بالخدمات المقدمة ويدعم حمايتها وتعافها.

في إطار الجهود الوطنية المستمرة لتعزيز منظومة حماية الأسرة من العنف، تبنى الأردن إطاراً قانونياً ومؤسسياً متقدماً تجلّى في إقرار قانون الحماية من العنف الأسري، واعتمد الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف وصدر رسمياً بموجب قرار من رئاسة الوزراء، كما جرى تطوير أدلة إجرائية خاصة لبعض الجهات المعنية أهمها إدارة حماية الأسرة والأحداث ووزارة الصحة ووزارة الداخلية، كما أنشأ الأردن المجلس الوطني لشؤون الأسرة ليتولى مهمة تطوير السياسات، وتشكيل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف برئاسة الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، هذه الخطوات التشريعية والإجرائية والسياساتية شكلت أساساً متيناً لمواجهة العنف الأسري، مؤكدة التزام الدولة الأردنية بحماية أفراد المجتمع وتوفير بيئة آمنة لهم.

وعلى الرغم من أهمية هذه الإنجازات المهمة لازال يوجد فجوات أساسية في كيفية ترجمة الأطر إلى ممارسات عملية تضمن أعلى درجات الاحترام لكرامة الضحية وحققها في تقرير المصير، لذا تم إعداد هذه الورقة بهدف تسليط الضوء على مبدأ الموافقة المستنيرة كأحد المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها جميع مراحل عملية الحماية، منذ لحظة اكتشاف الحالة إلى تقديم الدعم والخدمات.

الموافقة المستنيرة: من مبدأ توجيهي إلى حق قانوني:

لم ينص قانون الحماية من العنف الأسري على المبادئ التي تقوم عليها منظومة الحماية وحقوق الضحايا، إلا أن هذه المبادئ وردت في الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف ومنها النص على مبدأ الموافقة المستنيرة كأحد المبادئ التي تقوم عليها منهجية التعامل مع حالات العنف الأسري خلال مختلف المراحل والإجراءات وعند تقديم الخدمات.

إن النص على المبدأ في الإطار الوطني هو أمر إيجابي ويعكس رؤية استراتيجية واضحة من قبل الجهات المعنية، خاصة أن الإطار صدر بقرار من رئاسة الوزراء، وهذا يمنح المبدأ شرعية سياسية ويدخله ضمن السياسة العامة للدولة، بل قد يعتبر جزءاً من البنية القانونية كون أن القرارات التنفيذية تعتبر واحدة من بنية التسلسل الهرمي للمرجعيات القانونية، لذلك فإن الإطار الوطني بكونه قراراً صادراً عن رئاسة الوزراء هو وثيقة سياساتية وإدارية قوية جداً وهو يلزم الأجهزة الحكومية ومختلف الجهات المعنية بالتعامل مع حالات العنف بالعمل وفقاً لمبادئه بما في ذلك الموافقة المستنيرة.

ومع ذلك فإن غياب النص الصريح على الموافقة المستنيرة في قانون الحماية من العنف الأسري يمثل فجوة تشريعية قد تضعف الحماية القانونية، إذ يعتبر القانون الوثيقة التشريعية الأعلى التي تفرض التزامات محددة على الأفراد والمؤسسات ويؤدي إلى المساءلة في حال مخالفة أحكامه، وبالتالي فإن غياب النص على مبدأ الموافقة المستنيرة باعتباره أحد المبادئ التي يرتكز عليها القانون قد يؤثر على مدى الالتزام بهذا المبدأ، على اعتبار أن القانون هو المرجع الأساسي الذي يحدد التزامات الأفراد والمؤسسات، وعندما لا ينص القانون على الموافقة المستنيرة، قد ينظر إليه على اعتباره هذا ممارسة فضلى أو توجيه يمكن للجهات المعنية الالتزام به أو عدم الالتزام به دون أن يترتب على ذلك مساءلة قانونية مع التأكيد على إمكانية المساءلة الإدارية، وهذا يخلق ضعفاً في التطبيق ويترك المجال مفتوحاً للاجتهاد الفردي وتضارب الممارسات.

كما أن المساءلة تتطلب وجود نص قانوني واضح يمكن الاستناد إليه أمام القضاء في حال عدم تطبيقه من قبل أي جهة أو فرد، فالقضاء ينظر إلى نص القانون بشكل أساسي وقد لا يتعامل مع ما ورد في الإطار الوطني وقد لا يعتبره ملزماً، وهذا قد يؤدي إلى ضعف المساءلة القانونية مما يقلل الحافز على التزام المبدأ كما يجب.

الإطار المفاهيمي للموافقة المستنيرة:

تعد الموافقة المستنيرة ركيزة أساسية في سياق حماية الناجيات من العنف، فهي عملية تمكينية تضمن لهن حق الاختيار الحر والمستنير، وبذلك فهي ليست مجرد إجراء شكلي للحصول على توقيع، بل هي جوهر النهج المرتكز على الناجيات الذي يضمن أن تكون جميع التدخلات مبنية على رغباتهن واحتياجاتهن الخاصة، وليس على خيارات مفروضة.

إن هذا المبدأ يعمل على تحويل الناجية من متلقية للمساعدة إلى شريك فعال في عملية الحماية، من خلال ضمان أن كل خطوة في التدخلات تتخذ بناءً على قرارها الواعي.

تتأسس الموافقة المستنيرة على ثلاثة ركائز رئيسية:

1. الإفصاح الكامل عن المعلومات

يتطلب هذا الركن من مقدمي الخدمات تزويد الناجية بجميع المعلومات اللازمة بطريقة واضحة ومفهومة، ووفقاً للإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، يجب على مقدمي الخدمات أن يوضحوا جميع الخيارات المتاحة، وفوائد ومخاطر كل خيار، كما أكدت وثيقة مجموعة الأدوات المتعلقة بالحماية الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على ضرورة اطلاع الناجية على كل الحقائق ذات الصلة، مع التأكيد على حقها في رفض أي جزء من الخدمات المقترحة.

2. الطوعية الكاملة

يجب أن يكون قرار الموافقة حراً بالكامل، دون أي ضغط، إكراه، أو إجبار؛ ويضمن هذا المبدأ للناجية الحق المطلق في سحب موافقتها في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي عواقب سلبية على الخدمات المقدمة لها، وهذا يرسخ استقلاليتها ويعزز من شعورها بالثقة في النظام الداعم لها.

3. الفهم والاستيعاب

تشتد هذه الركيزة أن تكون الناجية قادرة على فهم المعلومات المقدمة لها واستيعاب تداعيات قراراتها، وفي سياق العنف، يجب على المهنيين إدراك أن عوامل الضغط قد تؤثر على قدرتها على اتخاذ القرار والتأكد من فهم الناجية للمخاطر والفوائد، ولذلك ينبغي منحها الوقت الكافي والدعم اللازم.

ولضمان فهمها، يجب تقديم المعلومات بلغة مناسبة، وفي حال وجود حاجز لغوي أو صعوبات في التواصل، ينبغي الاستعانة بمترجم فوري معتمد يتم إطلاعها على مبادئ السرية والموافقة المستنيرة، لضمان دقة التواصل وحماية الناجية من أي سوء فهم.

العلاقة بين الموافقة المستنيرة والمبادئ الأخرى

إن الموافقة المستنيرة ليست مبدأ قائماً بذاته، بل هي الآلية العملية التي تضمن احترام حقوق ورغبات واحتياجات الناجيات في جميع مراحل عملية الحماية، فغياب النص عليها في القانون يترك هذه المبادئ الأساسية عرضة للتطبيق غير الفعال أو المتضارب. لذا، فهناك ربط مباشر بين هذا المبدأ ومجموعة من المبادئ الأخرى التي تعتبر قلب النهج المرتكز على الناجيات، وهي كما يلي:

1. الموافقة المستنيرة والسرية

تعد السرية حجر الزاوية في بناء الثقة بين مقدم الخدمة والناجية، وقد نص عليها قانون الحماية من العنف الأسري تأكيداً على أهميتها، وعلى الرغم من أن القانون قد وفر هذا الأساس، إلا أن الموافقة المستنيرة هي الآلية التي تضمن أن يتم تطبيق مبدأ السرية بشكل فعال وإنساني.

ففي منظومة حماية الأسرة، تتعدد الجهات التي تتبادل المعلومات لتقديم الدعم، مثل الأخصائيين الاجتماعيين، والأطباء، والشرطة، لذا فإن غياب الموافقة المستنيرة في هذه العملية قد يؤدي إلى مشاركة معلومات خاصة وحساسة دون علم الناجية أو موافقتها، مما يعد خرقاً لمبدأ السرية، ويقوض الثقة في النظام بأكمله.

لذا، فإن الموافقة المستنيرة هي الضمانة الحقيقية للسرية، فهي تضمن أن الناجية على علم تام بمن سيتم مشاركة معلوماتها معه، ولأي غرض، مما يجعل من تبادل المعلومات عملية شفافة وممكنة، لا خرقاً للخصوصية.

2. الموافقة المستنيرة والتبليغ الإلزامي:

إن قضية التبليغ الإلزامي في حالات العنف تتطلب تحقيق توازن دقيق بين المصلحة العامة وواجب إنفاذ القانون من جهة، وحقوق الناجيات واختياراتهن من جهة أخرى، فمن منظور حماية المجتمع، ينظر إلى التبليغ الإلزامي كألية ضرورية لردع العنف وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

بالمقابل، ومن منظور مرتكز على حقوق الناجيات، تبرز تحديات جوهرية لهذا النهج، حيث يرى البعض أنه قد يعرض الناجية لخطر أكبر من خلال تصعيد العنف، كما قد يؤدي إلى تقويض الثقة في النظام بأكمله إذا شعرت بأن قرارها قد تم تجاوزه.

وفي ضوء هذا التوازن، لا يهدف مبدأ الموافقة المستنيرة إلى إلغاء التبليغ الإلزامي، بل إلى إضفاء طابع الحماية عليه، فبدلاً من أن يكون إجراء قانوني ملزم يفرض على الناجية، يصبح وسيلة لتمكينها من المشاركة في عملية إدارة المخاطر، ذلك أنه يمثل الألية التي يمكن أن تضمن احترام حقوق الناجية ضمن إطار القانون، من خلال تزويدها بالمعلومات اللازمة لتقييم المخاطر، والاستعداد للتبعات، والمشاركة بوعي كامل في عملية الحماية، حتى وإن كان الخيار النهائي ليس بيدها.

إن الموافقة المستنيرة هي الألية التي تتيح للناجية، بصفتها الأقدر على تقييم مستوى الخطر، أن تكون شريكاً في خطة حمايتها، وهذا يضمن أن يكون التدخل منسجماً مع تقييمها الخاص، مما يعزز سلامتها الفعلية، ويعيد إليها شعورها بالسيطرة على حياتها الذي سلها إياه العنف.

3. الموافقة المستنيرة والسلامة والأمان

الهدف الأسمى لأي تدخل في حالات العنف هو ضمان سلامة وأمان الناجية، ومن السهل أن يتحول قرار مهني لـ "حماية" الضحية إلى قرار يضعها في خطر أكبر إذا لم يبين على موافقتها المستنيرة.

ففرض مسار معين للحلول، مثل إجبار الضحية على مغادرة المنزل أو العودة إليه دون إرادتها الكاملة، قد يعرضها لخطر جسدي أو نفسي أكبر من الخطر الأصلي، لذا فإن الموافقة المستنيرة تضمن أن يكون قرار التدخل منسجماً مع تقييم الضحية لمخاطرها، مما يمنحها إحساساً بالأمان ويزيد من احتمالية نجاح التدخل.

4. الموافقة المستنيرة والمصلحة الفضلى

غالباً ما يتم التذرع بمبدأ "المصلحة الفضلى" لتبرير التدخلات التي لا تحترم رغبة الناجية، ومع ذلك، فإن المصلحة الفضلى لا يمكن تحديدها دون مشاركة الشخص المعني.

في سياق العنف الأسري، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالبالغين، لا يمكن لأي طرف خارجي أن يقرر ما هو "الأفضل" لهم، لذا فإن الموافقة المستنيرة هي الألية التي تضمن أن يتم تحديد المصلحة الفضلى بالتعاون مع الناجية نفسها، مع الأخذ في الاعتبار ظروفها، وخياراتها، وقدرتها على تقييم المخاطر، وبهذا، يصبح المبدأ أداة لتمكينها، وليس وسيلة لتبرير التدخلات التي قد تتعارض مع رغباتها.

العلاقة بين إدارة الحالة والموافقة المستنيرة:

تعد إدارة الحالة والموافقة المستنيرة من أهم الأدوات المعتمدة في مجال الحماية من العنف الأسري، إذ تمثل الأولى إطاراً عملياً منظماً لتقديم الخدمات، بينما تجسد الثانية الضمانة الحقوقية والأخلاقية لاحترام كرامة الضحايا وحقوقهم في تقرير مصيرهم.

تكمن أهمية الاعتماد على منهجية إدارة الحالة للتعامل مع حالات العنف لما للعنف من أبعاد متعددة تشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والطبية والقانونية، الأمر الذي يجعل الاستجابة العشوائية غير كافية لحماية الضحايا، ومن هنا تبرز الحاجة إلى اعتماد إدارة الحالة كمنهج شمولي يضمن التنسيق بين مختلف

القطاعات ويراعي احتياجات كل ضحية على حدة، مع دمج مبدأ الموافقة المستنيرة في جميع المراحل لضمان فعالية التدخلات ومنع التسبب في الأذى خلال التدخلات والإجراءات.

تعتمد إدارة الحالة على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها احترام سرية المعلومات وعدم مشاركتها إلا مع الجهات ذات الصلة وبموافقة الضحية، مما يخلف ثقة أكبر في النظام، بالإضافة إلى تمكين الضحية وتعزيز مشاركتها في وضع خطة الحماية الخاصة بها، مما يعزز شعورها بالسيطرة على حياتها ويخفف إلى حد كبير من الإحساس بالضعف والتهميش الناتج عن العنف الذي تعرضت له، هذا بالإضافة إلى أن اتباع إدارة الحالة تضمن وجود منسق واحد يتابع كل الخطوات ويشارك المعلومات مع الجهات الأخرى عند الحاجة مما يقلل من إعادة الصدمة والإيذاء بسبب تعريض الضحية لرواية قصتها عشرات المرات لجهات مختلفة.

ولإدارة الحالة أهمية بالغة في تعزيز التنسيق بين القطاعات واعتماد إجراءات واضحة لمتابعة تطورات الحالة وتقييم الخطة وتعديلها عند الحاجة بما يضمن أن لا تعود الضحية إلى دائرة الخطر مرة أخرى، وبالتالي فهي تضمن أن الجميع يعمل ضمن إطار منظم وواضح ما يقلل من التداخل والفجوات.

وبشكل مختصر فإن اتباع إدارة الحالة يعني تحويل الاستجابة من رد فعل عشوائي إلى عملية منظمة ومخططة بحيث تحترم حقوق الضحية وتغطي جميع احتياجاتها مع تقليل المخاطر وتعزيز التعافي والتمكين.

تقوم إدارة الحالة على خطوات منظمة تبدأ من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة اغلاق الملف، وفي كل خطوة يتم اتخاذ قرارات مهمة تخص الضحية، والموافقة المستنيرة هي المبدأ الأخلاقي والحقوق الذي يضبط جميع خطوات ومراحل التعامل مع حالة العنف، بينما تشكل إدارة الحالة الإطار العملي.

تكتسب الموافقة المستنيرة في سياق الحماية من العنف الأسري وحماية المرأة والطفل أهمية بالغة، كونها الضمانة التي تكفل أن تكون أي استجابة أو تدخل سواء أكان قانونياً أو طبياً أو نفسياً أو اجتماعياً مبنياً على إرادة حرة وواعية للضحية، فالعنف الأسري غالباً ما يترتب بسلب السيطرة والحرية من الضحية، ومن ثم فإن إعادة الاعتبار لحقها في الموافقة أو الرفض يشكل خطوة جوهرية نحو التعافي والتمكين، كما ان إدماج هذا المبدأ ضمن منهجية إدارة الحالة يعزز من فعالية التدخلات ويمنع إعادة الإيذاء عبر تحويل الضحية من متلقي سلبى للخدمة إلى شريك فاعل في رسم خطة الحماية الخاصة به.

تؤدي الموافقة المستنيرة إلى تحسين الاستجابة والتعامل مع حالات العنف، فعندما ترى الضحية أن رأيها محترم وأنها ليست مجرد ملف، تزداد ثقتها بالجهات المقدمة للخدمات، كما أن هذه الثقة تقلل من احتمالية الانسحاب أو رفض المساعدة.

التحديات العملية لتطبيق الموافقة المستنيرة:

على الرغم من وجود مبادئ نظرية للحماية، فإن تطبيق الموافقة المستنيرة على أرض الواقع يواجه تحديات عملية جوهرية، تنبع بشكل أساسي من غياب الإطار القانوني الملزم، وتشمل:

التحديات المرتبطة بتقييم عوامل الخطورة وتحديد الأولويات

تعد عملية تقييم عوامل الخطورة أداة منظمة تهدف إلى تحديد طبيعة ودرجة الخطر الذي تتعرض له الناجية، حيث تتم هذه العملية بالتعاون بين الناجية والمهنيين المعنيين (كالأخصائيين الاجتماعيين والأطباء)، مع إعلام الناجية بوضوح بأن هذه العملية تتضمن مسارين متوازيين هما: مشاركتها الشخصية في التقييم، وتحقيقاً تقوم به الجهات الأمنية، لذا فإن الهدف من إطلاع الناجية على هذين المسارين هو ضمان أنها تدرك أن جميع الإجراءات المتخذة تهدف إلى الحصول على صورة كاملة للوضع، وتهدف إلى وضع خطة حماية فعالة لها.

وقد أكدت التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة الصادرة تحديداً للتوصية العامة رقم 19 عن اللجنة المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة على واجب الدول في توفير آليات الحماية المناسبة والميسرة لمنع حدوث المزيد من العنف أو العنف المحتمل دون وضع شرط مسبق بأن تشرع الضحايا/الناجيات في الإجراءات القانونية وينبغي أن تشمل الآليات تقييم المخاطر الفورية والحماية التي تضم طائفة واسعة من التدابير الفعالة، وعند الاقتضاء إصدار أوامر الإخلاء أو الحماية أو التقييد أو أوامر المنع الطارئة ضد الجناة المزعومين بما في ذلك فرض عقوبات مناسبة في حالة عدم الامتثال.

تبنى عملية التقييم على مراحل أساسية تشمل جمع المعلومات من عدة مصادر، ومن ثم تحليلها مقابل مجموعة من المعايير والمؤشرات الثابتة، وتبنى هذه المعايير على عوامل الخطورة المرتفعة (كالتهديد بالقتل واستخدام الأسلحة)، والعوامل التاريخية (كتاريخ العنف الممنهج)، بالإضافة إلى عوامل الضعف الخاصة بالضحية (كوجود أطفال أو إعاقة).

وفي مجال تقييم عوامل الخطورة فإن الموافقة المستنيرة ليست مجرد إطار نظري، بل هي آلية عملية تربط بين تقييم عوامل الخطورة ووضع خطة الأمان، وتضمن أن تكون كافة الإجراءات فعالة وحامية للناجية، وحيث أن التقييم هو خطوة أساسية، فلا يمكن أن يتم دون موافقة الناجية على المشاركة فيه. فالموافقة المستنيرة تضمن أن الناجية قد فهمت تماماً الهدف من التقييم، وأنها شريكة في تحديد مستوى الخطر، ومع ذلك، فإن الممارسة العملية قد تتعارض مع هذا الجوهر، حيث يتم التعامل مع التقييم كإجراء شكلي يعتمد على رأي الناجية فقط في بعض الأحيان، ففي بعض الحالات، يطلب من الناجية توقيع إقرار بعدم وجود خطورة عليها، ليصبح هذا الإقرار بمثابة حجة قانونية لإخلاء مسؤولية الجهة المعنية، هذا الإجراء يلقي كامل مسؤولية تحديد مستوى الخطر على الناجية، رغم أن رأيها يجب أن يكون جزءاً من التقييم، وليس أساسه الوحيد، وبذلك، يتم إفراغ الموافقة المستنيرة من مضمونها، وتحويلها إلى أداة تستخدم لتبرير عدم تقديم الحماية الكاملة، بدلاً من أن تكون آلية لضمان سلامة الناجية من خلال تقييم موضوعي وشامل.

ومع أن الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف قد فصل في إجراءات مرحلة الاستجابة الفورية وأكد على أن الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو سلامة وحماية الناجية بأسرع وقت ممكن بعد الاكتشاف والتبليغ والتحقق منها، كما أن هذه المرحلة تتضمن إجراء تقييم شامل لعوامل الخطورة بالمشاركة مع المؤسسات المعنية لتحديد عوامل ودرجة الخطورة الواقعة على المساء اليه/ا وتوثيق النتائج، على أن يتم مشاركة المساء اليه/ا في الإجراءات والخيارات المتاحة وتبعات كل واحد منها والخطة المنوي اتخاذها وفقاً للمصلحة الفضلى، كما أكد على ذلك مرة أخرى في مرحلة التدخل التي يجب أن يتم فيها إعادة تقييم لعوامل الخطورة ومراجعتها للتأكد من سلامة المساء اليه/ا، وبالرغم من أن الإطار لم يستخدم مصطلح الموافقة المستنيرة إلا أن عملية المشاركة كما وردت تتضمن في محتواها هذه الموافقة، ومع ذلك من الضروري وفي حال مراجعة الإطار أن يتم تضمين الموافقة المستنيرة كواحدة من المعايير التي تبنى عليها عملية التقييم ووضع خطة الاستجابة الفورية.

إن الممارسة المتبعة في بعض الأحيان، والتي تبدأ بالسؤال عن رغبة الناجية في تقديم شكوى، تبرز تحدياً هيكلياً في منظومة الحماية، ففي الوقت الذي يتوقع فيه من إدارة حماية الأسرة بصفتها جهة أمنية ابتداءً، أن تقوم بواجبها في التحقيق بوجود تهديد أو عنف (وهو أمر يوجب عليها القانون التعامل معه)، فإن هذه الممارسة قد تفهم على أنها تضع شروطاً مسبقة للحصول على الحماية، وهذا الإجراء لا يفرغ مفهوم الموافقة المستنيرة من معناه فحسب، بل قد يؤدي إلى عرقلة وصول الناجية إلى الدعم، بدلاً من أن يكون السؤال وسيلة لتمكين الناجية من الاختيار بين خيارات متعددة للحماية، فإنه يصبح بمثابة نقطة دخول تحدد ما إذا كانت الناجية تستحق الحصول على الحماية من عدمه.

لذا، يعتبر التحقيق المعمق في حالات العنف من أهم أدوات تحديد عوامل الخطورة، فالهدف منه ليس فقط التجريم، وإنما توفير كامل المعلومات المتعلقة بالفعل الجرمي وخطورته للناجية، وبناء عليه يتم وضع خطة أمان شخصية ومفصلة، حيث تعد خطة الأمان أداة عملية تضمن أن تكون كافة الإجراءات ملائمة لاحتياجات الناجية الخاصة وقابلة للتطبيق في ظروفها الواقعية، لذا فإن إشراك الناجية في بناء هذه الخطة يعيد إليها شعورها بالسيطرة على حياتها ويجعلها أكثر التزاماً بتطبيقها بشكل واعٍ، مما يزيد من احتمالية نجاح الخطة في تحقيق الأمان الفعلي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف نص على إجراءات تتعلق بالتحقيق وجمع الأدلة، منها ما نصت عليه إجراءات الاستجابة الفورية بالتحفظ على الأدلة وجمعها مثل الجروح أو الأثار المرتبة على العنف بالطرق القانونية خلال 24 ساعة وبالرغم من أهمية ذلك إلا أنه يحتاج للمزيد من التوضيح ذلك أن الأدلة لا تتعلق بأثار العنف وحدها بل تشمل أداة الجريمة ومسرح الجريمة وغيرها لذا فقد يفسر الإجراء على أنه إجراء محدود مع أنه يتعلق بعملية التحقيق برمتها.

1. الموافقة المستنيرة والحق في الحصول على المساعدة القانونية

تعتبر المساعدة القانونية أحد العناصر الجوهرية في منظومة الحماية، إذ تساهم في تمكين الضحايا من فهم حقوقهم وخياراتهم القانونية بشكل واضح، بما يضمن أن أي موافقة على التسوية أو غيرها من الإجراءات تتم بصورة مستنيرة وحررة، فالاستشارة القانونية تتيح للضحية تقييم تبعات التسوية مقارنة باللجوء إلى القضاء أو اختيار المسار الاجتماعي.

كما أن وجود محام أو مقدم خدمة قانونية يحقق التوازن أمام الجهات الرسمية أو الطرف المعتدي، ويحول دون استغلال عدم المام الضحية بالإجراءات أو ممارسة أي شكل من أشكال الضغط عليها للقبول بمسار قد لا يخدم مصلحتها، بذلك تصبح المساعدة القانونية أداة أساسية لترسيخ مبدأ الموافقة المستنيرة في جميع مراحل الحماية.

إن غياب النص القانوني الصريح في قانون الحماية من العنف الأسري الذي يمنح الناجية الحق في الحصول على المساعدة القانونية المجانية والفورية، يشكل تحدياً تشريعياً يلقي بظلاله على فعالية منظومة الحماية، فهذا الفراغ القانوني يفترض أن الناجية قادرة على فهم الإجراءات المعقدة للنظام القضائي بمفردها أو أنها قادرة على الاستعانة بمحام على نفقتها، وهو ما قد يتناقض مع واقعها النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد نص الإطار الوطني على أن المساعدة القانونية هي إحدى الخدمات الأساسية التي يجب أن تقدم للناجيات، بل واعتبر التوعية القانونية جزءاً من مستوى الوقاية الأول الهادف إلى إيجاد رأي عام يضغط باتجاه التغيير، كما أكد الإطار على أهمية توفير المساعدة القانونية بشقيها (الاستشارة والتمثيل) في مرحلة التدخل، لضمان معرفة الناجية الكاملة بالإجراءات وأبعادها، كما أكدت المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية لسنة 2012 على أن توفير المساعدة القانونية المجانية أمر جوهري لتمكين الأفراد وبخاصة الفئات الهشة مثل الناجيات من العنف الأسري من ممارسة حقهم في اتخاذ قرارات مستنيرة، وبالتالي فإن غياب هذه الخدمات يعمق اختلال ميزان القوة بين الضحية والمعتدي، ويجعل الموافقة على التسوية عرضة لأن تكون شكلية وغير مستندة إلى معرفة حقيقية بالحقوق والخيارات المتاحة.

لكن يبقى غياب النص القانوني الملزم في القانون نفسه يجعل تطبيق توفير المساعدة القانونية في مرحلة الاستجابة ضعيفاً، وواقعياً فإن أغلب الحالات لا تتلقى هذه المساعدة، مما يعني ضعفاً في تطبيق التوجيهات الوطنية، ومن المهم التنبيه أن عدم توفير المساعدة القانونية في المراحل الأولية للتدخل يؤثر بشكل كبير على الموافقة المستنيرة، فكيف يمكن للناجية أن تعطي موافقة حقيقية على إجراءات لا تفهمها أو على خيارات لا تدرك تبعاتها القانونية؟ وبالتالي من الممكن أن يصبح قرارها بتقديم شكوى أو القبول بالتسوية مبنياً على الضغط والتخمين لا على معرفة كاملة ومستنيرة، مما يحول "الموافقة" إلى إجراء شكلي يبرر تدخل النظام دون أن يخدم مصلحة الناجية الفضلى.

كما يخلق هذا الفراغ التشريعي خللاً في التوازن القانوني، حيث توضع الناجية في مواجهة النظام القضائي بمفردها، في حين قد يتاح للمعتدي الحق في الاستعانة بمحام على نفقته أو بالمساعدة القانونية المجانية، إن هذا التفاوت في القدرة على الوصول إلى الخدمات القانونية يقلل بشكل كبير من احتمالية حصول الناجية على العدالة، ويجعل من مسارها في منظومة الحماية رحلة شاقة قد تدفعها للتراجع عن شكواها.

وبشكل مختصر، إن الفراغ التشريعي حول الحق في المساعدة القانونية لا يؤثر فقط على مجرى القضايا، بل يؤثر بشكل مباشر على الموافقة المستنيرة، وهذا قد يؤدي إلى أن تصبح إجراءات منظومة الحماية قائمة على تقديرات غير مكتملة، مما قد يعرقل مسار الحماية ويعيد تعريف الموافقة المستنيرة على أنها آلية لإنهاء الإجراءات بدلاً من أن تكون أداة لتمكين الناجية.

2. الموافقة المستنيرة لتلقي خدمات الإيواء

إن المبدأ القانوني للموافقة المستنيرة في سياق خدمات الإيواء يواجه تحدياً محورياً بين النص القانوني وما يطبق على أرض الواقع، فوفقاً لتعليمات ترخيص دور الحماية لعام 2009 يجب أن تقدم المنتفعة من الدار إقراراً بموافقتها على دخول الدار، وهو ما يؤكد على أن الموافقة المستنيرة شرط أساسي لتلقي خدمات دار الحماية، كما تنص تعليمات نظام دور المعرضات للخطر نص على حظر استقبال المنتفعات قصراً وهو ما يعني وجوب موافقتها على تلقي خدمات دار المعرضات للخطر، كما نصت التعليمات الصادرة بموجب النظام على امتناع الدار عن استقبال المنتفعة في حال تم شرح كافة الخدمات التي سيتم تقديمها وأصرت المنتفعة على عدم رغبتها بدخول الدار ورفضت التوقيع على نموذج الدخول الطوعي.

ومع ذلك يبرز التناقض الأكبر في الإجاب على التساؤل: ماذا يحدث في حال عدم موافقة الناجية؟

في الواقع، فإن عدم تقديم الموافقة لا يعني أن الناجية ستحصل على خيارات بديلة، حيث ستقوم إدارة الدار بتحويل الناجية مرة أخرى إلى إدارة حماية الأسرة أو إلى الحاكم الإداري لاتخاذ الإجراء، وقد عبر ممثلو وزارة التنمية الاجتماعية في أكثر من لقاء على أن الدور تواجه هذه المشكلة حيث أنه بموجب التشريعات يتمتع عليها استقبال الحالة وبذات الوقت لا يمكنها رفض الاستقبال في حال امتنعت عن توقيع الإقرار بالموافقة على الاستفادة من خدمات الدار، وهنا يكمن جوهر المشكلة، ففي حالات المعرضات للخطر يتم اللجوء إلى الحاكم الإداري لتوقيف الناجية دون سند تشريعي يهدف توفير الحماية، لكنه يستخدم كأداة ضغط على الناجية لتقديم موافقتها، مما يفرغ الإقرار الخطي من محتواه ويحول الموافقة من خيار حر إلى أداة للضغط.

وبذلك يشكل التعامل مع دور الحماية ودور المعرضات للخطر التحدي الأبرز للموافقة المستنيرة، فبينما تنص أنظمة هذه الدور على وجوب أخذ الموافقة، فإن الواقع يفرض خيارين قسريين على الناجية: إما القبول بتقييد حريتها في الدار، أو مواجهة تقييد آخر لحريتها بالتوقيف الإداري بقرار من الحاكم الإداري.

إن هذه الممارسة لا تفرغ المبدأ من مضمونه فحسب، بل تحوله إلى أداة للإكراه، حيث يصبح الحصول على الموافقة شرطاً للمساءلة وليس ضماناً للحرية، وهذا يؤكد على أن وجود نص حول الموافقة المستنيرة في الأنظمة الإدارية لا يكفي لضمان حماية حقيقية، ما لم يكن هذا المبدأ راسخاً في القانون الأساسي الذي يحكم المنظومة بأكملها، كما أنه وبالرغم من أن تعليمات دور حماية الأسرة وتعليمات دور المعرضات للخطر قد تم تعديلها لتسمح بخروج المنتفعة من الدار لغايات العمل أو التعليم لكن عملياً لم يحدث أن تم السماح للمنتفعة بالخروج باعتبار أن كل من يدخل لدار الحماية أو دار المعرضات للخطر يصنف (مرتفع الخطورة) وبالتالي لا يسمح لها بحرية الحركة.

حتى يتم تطبيق الموافقة المستنيرة في حالات تلقي خدمات الإيواء لا بد من أن تنتقل منظومة الحماية من عقلية "إدارة الخطر" إلى "تمكين الناجية" بحيث يتم استخدام الموافقة المستنيرة كإجراء عملي من خلال شرح الخيارات القانونية والاجتماعية المتاحة وتوضيح النتائج المحتملة لكل قرار وأن تكون المساعدة القانونية جزء من هذه العملية بالإضافة إلى المساعدة التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي، وأن يلتزم المهنيون باحترام قرار الناجية النهائي، حتى لو لم يتوافق مع توقعاتهم أو تقييمهم للموقف، مع التأكيد على أن باب المساعدة سيظل مفتوحاً في أي وقت لاحق، وأن يتم النص صراحة على منع استخدام التهديد بالجوء إلى التوقيف الإداري في حال اختارت رفض الدخول لدار الحماية باعتبار أن هذه الممارسة تعتبر أداة للضغط على الناجية.

ومن جهة أخرى، ولكي تكون الموافقة المستنيرة ذات قيمة، يجب أن تكون هناك خيارات حقيقية يمكن للناجية الاختيار بينها، وهذا يتطلب إعادة هيكلة نظام الحماية الحالي ليضع خيارات تتجاوز الإيواء داخل الدار فقط، من خلال تبني خيارات للعيش المستقل أو البحث في المشكلة القانونية مثلاً عوضاً عن نقل الضحية إلى مكان آمن يمكن تفعيل أوامر الحماية وإخراج المعتدي من المنزل ومنعه من الاقتراب من الضحية وفق ما ينص عليه قانون الحماية من العنف الأسري، كما يمكن توسيع الشراكات مع مؤسسات المجتمع، كما أن من الحلول القانونية التي تؤدي إلى التمكين الاقتصادي من خلال تقديم المساعدة القانونية للناجية لتقديم دعوى نفقة ومسكن على سبيل المثال.

3. الموافقة المستنيرة والخدمات

أكدت التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة الصادر تحديداً للتوصية العامة رقم 19 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على العنف على واجب الدول في وضع وتنفيذ آليات الإحالة المناسبة المتعددة القطاعات من أجل كفالة إمكانية الوصول الفعال إلى الخدمات الشاملة للناجيات من ذلك العنف، بما يكفل المشارك الكاملة والتعاون مع المنظمات النسائية غير الحكومية، كما أكدت على وجوب ضمان أن تتسم كل الإجراءات القانونية والحماية وتدابير الدعم والخدمات للضحايا/الناجيات باحترامهن وتعزيز استقلالهن الذاتي، وأن توفر بصرف النظر عن الرغبة في التعاون في الإجراءات القانونية ضد الجناة المزعومين.

إن غياب الموافقة المستنيرة كإجراء ملزم في القانون يؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة للناجيات، فالموافقة المستنيرة هي الآلية التي تضمن أن تكون الخدمات المقدمة (مثل الاستشارة النفسية، أو الدعم القانوني) مبنية على رغبة الناجية واحتياجاتها الفعلية، وعندما يتم تقديم الخدمات دون أخذ موافقة مستنيرة وواعية، فإنها قد تصبح غير فعالة أو حتى غير مرغوبة من قبل الناجية، مما يؤدي إلى عدم التزامها بها وفقدان ثققتها في النظام، ويحول التدخل من عملية تمكين إلى مجرد إجراء روتيني لا يخدم مصلحتها الفضلى.

لا بد من التنويه إلى أن الموافقة المستنيرة في سياق سياق تلقي الخدمات هي عملية من خطوتين وليست مجرد قرار واحد، فالخطوة الأولى هي الموافقة الأولية على تلقي الخدمة والإحالة إليها، أما الخطوة الثانية التي لا تقل أهمية عن الخطوة الأولى، فتتعلق بضمان أن الناجية تعطي الموافقة المستمرة على كل خطوة أو إجراء يتم اتخاذه معها أو نيابة عنها لاحقاً، فمثلاً في مجال خدمات المساعدة القانونية يتم أخذ موافقة الناجية على الإحالة لخدمات المساعدة القانونية بعد أن يتم شرح الخدمة بلغة بسيطة وتقديم معلومات واقعية عن أهمية الخدمة والجهة المقدمة لها وتبعات عدم الحصول عليها، كما أن مزود الخدمة القانونية يجب أن يقوم بذات الإجراءات عند تقديم الخدمة من خلال شرح المشكلة القانونية وشرح الحلول والخيارات المتاحة وتبعات كل خيار، ومن ثم وبعد الحصول على الموافقة المستنيرة منها للمضي في أي من الخيارات، يجب على مقدم الخدمة أن يديم التواصل مع الناجية وفي كل مرة يتخذ إجراء لا بد من أن يطلع الناجية عليه ويحصل على الموافقة للمضي فيه.

إن عدم التقييد بالحصول على الموافقة المستنيرة للإحالة للخدمات أو الحصول على الموافقة المستنيرة عند تلقي الخدمات قد يجعل موافقتها غير مكتملة، خاصة في ظل حالة الصدمة والضغط التي قد تكون عليها، لذا فإن التحدي يكمن في ضمان جودة الموافقة التي ابدتها الناجية وضمان أن تكون هذه الموافقة مستمرة في كل مرحلة من مراحل المساعدة وتوفير الخدمة.

التحديات الاجتماعية والثقافية

يمكن أن تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً في تقويض الموافقة المستنيرة، حيث يمكن أن تؤثر ضغوط الأسرة أو المجتمع على قرار الناجية، مما يجعل من الصعب عليها اتخاذ قرار حر ومستنير، خاصة في ظل وجود وصمة اجتماعية تجعل من طلب المساعدة أمراً صعباً، لذا فإن الموافقة المستنيرة في سياق العنف الأسري هي محور معقد يتجاوز الإجراءات القانونية، ليلامس عمق التحديات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على قدرة الناجية على اتخاذ قرار حقيقي ومستنير، فبينما توفر التشريعات والإطار الوطني خيارات مهمة، فإن الواقع يفرض قيوداً تؤثر بشكل مباشر على قدرة الناجية على اتخاذ القرار وبالتالي الحصول على الموافقة المستنيرة غير المتأثرة بالعوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بها.

تواجه الناجية ضغوطاً مجتمعية عميقة تؤثر على قدرتها على اتخاذ القرار، فغالباً ما تفرض عليها حلول تهدف إلى حل الخلافات ضمن إطار أسري من خلال التعامل معها سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة أنها هي المسؤولة المباشرة عن استقرار البيت الأسري والعلاقات الأسرية أو أنها كانت السبب في تعرضه للعنف (لوم الضحية)، مما يقلص من حريتها في الاختيار ويمس الطابع الطوعي لقرارها، هذه الضغوط إلى جانب المعتقدات الداخلية التي قد تجعل الناجي تشعر أنها غير جديرة بالمساعدة أو تحميل نفسها مسؤولية العنف الواقع عليها أو شعورها بأنها تتخلى عن أسرته وأطفالها إذا طالبت بوقف العنف أو اكملت مسار الحماية تضعف من قدرتها على ممارسة إرادتها الحر وتقدير الخيارات المتاحة أمامها.

لذا فإن التعامل مع التحديات الاجتماعية والثقافية يتطلب نهجاً لا يركز فقط على الإجراءات القانونية، بل على بناء بيئة تمكن الناجية من اتخاذ قرارها بحرية تامة، وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق فقط بالحصول على موافقتها بل بهيئة الظروف التي تجعل موافقتها مستنيرة فعلاً، وعليه فمن المهم على الأخصائي أن يبني الثقة مع الناجية في البداية، ومن ثم أن يقوم بشرح كل الخيارات المتاحة لها بشكل واضح ومحيد، سواء كانت قانونية أو اجتماعية أو نفسية، دون أن يلجأ إلى أي عواقب سلبية في حال عدم اختيارها لخيار معين، وهذا يعني أن الهدف هو توفير المعلومات وليس فرضها.

وبناء عليه، فإن توفير خيارات بديلة هو الخطوة الأساسية لضمان أن تكون موافقة الناجية على أي حل حقيقية ونابعة من إرادتها الحرة، فالنظام الذي يقدم حلولاً محدودة يضع الناجية أمام خيارات قد تكون قسرية عملياً، فعندما يكون خيارها إما العودة إلى بيئة العنف أو الإيواء ففي هذه الحالة فإن موافقتها قد لا تكون مستنيرة فعلاً لعدم وجود حلول مناسبة لها بناء على ظروفها خاصة في حال كان خيار الإيواء سيؤدي إلى حرمانها من أطفالها أو عملها أو أن تشعر بأن حريتها في الحركة مقيدة أو عندما يكون الخيار إما الموافقة على خدمات دور الإيواء أو التوقيف الإداري فإن الموافقة على خدمة الإيواء لا تكون واقعياً هي موافقة مستنيرة.

فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون خيارات توفير الحماية في توفير خيارات الاستقلالية والعيش الآمن من خلال السماح لها بالانتقال للعيش في مكان آمن تختاره خاصة في الحالات التي يظهر نتيجة التقييم فيها بعدم وجود خطورة أو خطورة منخفضة، أو أن يتم توفير برامج دعم مالي وإسكاني لمدة محددة كاستئجار السكن لفترة محددة، فمثل هذه الحلول تزيل الحاجز المادي الذي غالباً ما يمنع الناجية من مغادرة بيئة الخطر، ويسمح لها بتأمين مكان إقامة آمن ومستقل.

كما يمكن أن تكون من ضمن الخيارات إصدار أوامر حماية توفر بيئة آمنة للضحية على سبيل المثال إصدار أمر حماية بتكليف المعتدي بدفع بدل سكن أو بالخروج من المنزل لتبقى الناجية مع أطفالها كلما كان ذلك ممكناً عوضاً عن إخراج الناجية، أو إصدار أمر حماية بمنع المعتدي من الاقتراب منها أو من أطفالها أو مكان إقامتها، وبالتالي هذا الخيار يقدم حلاً قانونياً سريعة وفعالة دون الحاجة إلى رفع دعوى جنائية، مما يعطي الناجية الحماية التي تحتاجها مع الحفاظ على قدر أكبر من السيطرة على حياتها وبالتالي مع تعدد الحلول فإن الموافقة تكون أقرب أكثر لأن تكون قد صدرت طواعية ودون أن تكون متأثرة بعوامل ضغط اجتماعية أو ثقافية.

ولتكون موافقة الناجية على أي حل مستنيرة، يجب أن تكون مدعومة بخدمات تعزز قدرتها على اتخاذ القرار، كما يجب توفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي طويل الأمد من خلال جلسات دعم نفسي منتظمة ومتخصصة تساعد الناجية على التعافي من الصدمة وتعيد لها شعورها بالاستقلالية والثقة بالنفس مما يمكنها من التفكير بوضوح في خياراتها، بالإضافة إلى ما تقدم فإنه من المهم دائماً توفير خدمات المساعدة القانونية المجانية التي تضمن أن تكون الناجية على دراية بحقوقها وواجباتها وجميع الخيارات القانونية المتاحة لها، فالمعرفة الكاملة هي حجر الزاوية للموافقة المستنيرة.

التعامل مع الصدمة وواقع الناجية

يواجه المهنيون صعوبة في التعامل مع الناجية وهي في حالة صدمة أو تحت تأثير نفسي شديد، فهي لن تكون قادرة على اتخاذ القرار في لحظة الأزمة، ففي هذه الحالات، يجب أن يكون هناك وعي مهني لضرورة توفير الدعم النفسي والوقت الكافي، قبل الشروع في عملية الحصول على الموافقة المستنيرة، لأن الصدمة تؤثر بشكل مباشر على قدرة الضحايا على التعبير عن إرادة حرة واتخاذ القرار، حيث تؤدي الصدمة النفسية إلى تشتيت الانتباه وضعف التركيز، مما يصعب على الناجية فهم المعلومات المقدمة لها حول حقوقها أو الإجراءات، كما أن بعض الضحايا يدخلون في حالة خدر أو إنكار، ما يجعلهم يوافقون بشكل آلي دون وعي كامل، كما أن الخوف من المعتدي أو من تبعات الإفصاح قد يؤدي إلى موافقة شكلية بدلاً من موافقة حقيقية وحرّة.

كما يوجد علاقة بين الصدمة والثقة، ذلك أن بعض الناجيات قد يكن حذرات عند التعامل مع أي جهة رسمية أو مقدم خدمة لعدة أسباب من أهمها الصدمة أو بسبب ما تشكل لديها من معتقدات سلبية من تجارب سمعتها من المحيط أو الصديقات أو نتيجة لتجربة سابقة سلبية، هذا الافتقار للثقة يضعف من إمكانية التفاعل الصريح ويجعل من عملية شرح الحقوق والخدمات شكلية إذا لم يتم العامل مع جانب الأمان النفسي.

ويزداد الأمر تعقيداً في الحالات التي تتطلب استجابة عاجلة كتوفير الحماية أو المأوى أو تدخل قانوني حيث يتعارض ضيق الوقت مع حاجة الناجية إلى وقتٍ كافٍ لاستيعاب المعلومات، لذا ترتفع احتمالية الحصول على موافقة الناجية فقط للتخلص من الموقف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام لغة فنية أو قانونية قد يزيد من شعور الإرباك والضغط النفسي لدى الناجية التي تمر بصدمة، حيث أن الصدمة قد تجعلها تحتاج إلى تبسيط المعلومات وتكرارها أو حتى قد تكون بحاجة إلى وسائل بصرية أو كتابية لفهم المعلومات، ومن المهم الانتباه أن طريقة شرح الأسئلة أو شرح الموافقة قد تؤدي إلى استحضار أحداث العنف ومعاودة آثار المعاناة لديها، وهذه الحالة يجب دائماً الانتباه لأن تتم عملية الحصول على الموافقة المستنيرة بحساسية عالية من شخص مؤهل ومدرب على التعامل مع حالات الصدمة واستخدام نهج مراعي للصدمة أي أن تكون العملية مبنية على مبادئ الأمان والاختيار والتعاون والتمكين والاحترام، واعطاء الناجية وقت إضافي لاستيعاب المعلومات واتخاذ القرار، ومن المهم استخدام لغة بسيطة وتجنب المصطلحات المعقدة، كما يجب أن يتم التحقق بشكل متكرر من الفهم، بالإضافة إلى تقديم خيارات متعددة وليس فقط نعم أو لا لتقليل الشعور بالضغط وتعزيز احساس الناجية بالسيطرة والتمكين.

ومن الأمثلة العملية على ذلك، أنه ومن خلال خبرات العمل الميداني مع الناجيات، تبين أن نسبة مهن قد يبدن موافقتهن على مسار معين للحماية، غير أنهن في الواقع لم يفهمن بشكل كامل طبيعة هذا المسار أو تبعاته، وفي بعض الحالات، تعود الناجية لاحقاً لطلب الحماية مجدداً، ولكنها تعبر عن فقدانها للثقة بجدوى التدخل فتعبر عن ذلك بعبارات مثل "في المرة السابقة لم استمد من الخدمة" بينما في الحقيقة تكون قد اختارت مساراً لم يكن الأنسب لحالتها منذ البداية، نتيجة لعدم استيعابها الكامل للمعلومات المقدمة أثناء طلب الموافقة أو بسبب احساسها بأنها مجبرة على قبول ما بدأ وكأنه الخيار المفروض من مقدم الخدمة، ويؤكد هذا المثال أن غياب النهج المراعي للصدمة عند الحصول على الموافقة قد يقود ليس فقط إلى خيارات غير مناسبة، بل أيضاً إلى إضعاف ثقة الناجيات بالمنظومة الجماعية ككل.

وفي مثال آخر، قد توافق بعض الناجيات على عدم متابعة الإجراءات القانونية ضد المعتدي عند عرض الخيار عليهن، ثم يكتشفن لاحقاً أن قرارهن حرمهن من الحماية القانونية التي يحتجنها، في كثير من الحالات يتبين أن قرارهن لم يكن نابهاً من تقييم وإعٍ لكافة الخيارات، بل ناتج عن الشعور بالرهبة والخوف من تبعات المواجهة مع المعتدي، أو من ضغط الأسرة والمجتمع، أو من تصور أن الجهات الرسمية تفضل إنهاء النزاع عبر التسوية أو الصلح، هذا النوع من الموافقة لا يمكن اعتباره مستنيراً بالكامل، لأنه جاء في سياق صدمة وضغوط اجتماعية ونفسية حالت أثرت على إدراك الناجية لكامل حقوقها وتبعات قرارها.

الموافقة المستنيرة لإحالة النزاع إلى التسوية:

تعتبر آلية التسوية من أهم التعديلات التي أدخلت على قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لسنة 2017، حيث تمثل إحالة النزاع في قضايا العنف الأسري إلى التسوية أحد أبرز التحديات أمام ضمان الموافقة المستنيرة، فعلى الرغم من أن التسوية تقدم في بعض السياقات باعتبارها وسيلة لاحتواء النزاع وتخفيف الأعباء القانونية، إلا أن طبيعة العنف الأسري وما يرافقه من علاقات قوة غير متكافئة تجعل هذا الخيار محفوفاً بالمخاطر، حيث يخشى دائماً من أن تكون الموافقة قدمت تحت تأثير عدة عوامل مثل الخوف من المعتدي وتبعات الاستمرار في المسار القانوني، وما تواجهه من ضغط أسري أو مجتمعي، والشعور بسلطة

الجهة الرسمية التي تعرض التسوية، مما يجعل الناجية تميل إلى الاعتقاد أن هذا الخيار الأفضل أو المطلوب، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب اللغة القانونية المعقدة أو ضعف الشرح الكافي لما تعنيه التسوية من حيث الحقوق والتبعات المستقبلية، بما في ذلك أثرها على إمكانية رفع دعاوى لاحقة أو طلب حماية جديدة.

وقد تبين من خلال الممارسة العملية أن بعض الناجيات وافقن على التسوية دون إدراك أن هذه الموافقة قد تنهي حقهن في متابعة الدعوى أو قد تحد من إمكانياتهن في الحصول على حماية لاحقة، وعند طلب المساعدة مجدداً قد يشعرن بخيبة أمل وفقدان للثقة باعتبار أن المسار السابق لم يحقق لهن الحماية المطلوبة بينما الواقع أن قرار الموافقة لم يكن مستنيراً بشكل كامل.

كما أن غياب توفير المساعدة القانونية يؤثر بشكل كبير، حيث تجد الناجية نفسها في مواجهة مسار معقد دون دعم يضمن لها اتخاذ قرار قائم على معرف حقيقية بحقوقها، لذا فإن ضمان الموافقة المستنيرة في هذا السياق يتطلب توفير مساعدة قانونية مجانية وملائمة للناجيات قبل الموافقة على أي تسوية، وتقديم شرح واضح ومبسط حول معنى التسوية وتبعاتها القانونية والاجتماعية، وبكل الأحوال يجب أن تبذل العناية اللازمة والوقت الكافي لضمان عدم وجود ضغوط مباشرة أو غير مباشرة مع تقديم الدعم النفسي والاجتماعي إلى جانب الدعم القانوني.

إن غياب المساعدة القانونية في حالات إحالة النزاع إلى التسوية لا يمثل مجرد نقصاً في الخدمات، بل يعد مساساً مباشراً بحق الناجيات في الوصول إلى العدالة كما نصت عليه المعايير الدولية لحقوق الانسان، لذا فإن إدماج خدمات المساعدة القانونية ضمن إجراءات التسوية ومنظومة الحماية من العنف الأسري يعد عنصراً أساسياً لضمان موافقة مستنيرة وفعالة، حيث يمكن لهذه الخدمات تمكين الضحية من فهم حقوقها والخيارات المتاحة لها، كما تتيح لها صياغة اتفاقيات تسوية تراعي احتياجاتها وتحميها من أي مخاطر مستقبلية، وبدون هذا الدعم، قد تتحول الموافقة إلى مجرد إجراء شكلي يخفي وراءه حالة من الإكراه غير المباشر أو الجهل بالحقوق، مما يفرغ الحماية من مضمونها.

سبل تعزيز الموافقة المستنيرة في الاستجابة لحالات الحماية:

تعتبر الموافقة المستنيرة جوهر الحماية الفعالة من العنف الأسري وضمانة أساسية لاحترام حقوق الضحايا، فهي تمثل أداة لإعادة الاعتبار للكرامة الضحية وحقها في تقرير مصيرها، كما تشكل وسيلة عملية لتحسين استجابة منظومة الحماية والتدخلات التي توفرها مختلف الجهات المعنية بالتعامل مع حالة العنف من خلال اشراك الضحية في جميع مراحل إدارة الحالة.

لذا فإن الالتزام بتطبيق الموافقة المستنيرة يسهم في بناء ثقة أكبر بين الضحايا ومقدمي الخدمات، ويحد من مخاطر إعادة الايذاء أو الصدمة ويعزز من فرص التعافي والتمكين، لذا فيجب أن ينعكس النص على المبدأ في الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف على التشريعات والممارسات الميدانية لما يشكله من خطوة محورية نحو تطوير منظومة حماية شاملة وعادلة وتضع الانسان وكرامته في صميم التدخلات.

ولتعزيز تطبيق الموافقة المستنيرة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. النص على مبدأ الموافقة المستنيرة في صيغة تشريعية:

إن ضمان الالتزام الكامل من قبل جميع المعنيين ومقدمي الخدمات في منظومة الحماية يتطلب النص على المبادئ والحقوق في القانون، لذا يمكن على المدى البعيد وخلال عملية مراجعة قانون الحماية من العنف الأسري الأخذ بعين الاعتبار أهمية تضمين القانون المبادئ التي يقوم عليها لترسيخ النهج المرتكز على الناجيات ومن ضمن أهم المبادئ النص على مبدأ الموافقة المستنيرة بالإضافة إلى المبادئ الأخرى التي يقوم عليها هذا النهج، وإلى ذلك الحين يمكن العمل على إصدار الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف بصيغة تشريعية ملحقة بقانون الحماية من العنف الأسري من خلال نظام خاص لضمان الالتزام بما ورد فيه، يؤدي ذلك إلى رفع المبدأ من مجرد توجيه إلى حق قانوني ملزم يمكن المساءلة على أساسه.

2. توفير المساعدة القانونية المجانية والفورية للناجيات:

من خلال النص على حق الضحايا في الحصول على المساعدة القانونية والوصول إلى هذه الخدمات منذ مرحلة الاستجابة، سواء من خلال تضمين هذا الحق في قانون الحماية من العنف الأسري في مرحلة لاحقة، ويمكن أن يكون إصدار الإطار الوطني في صيغة تشريعية بديل مهم كونه يتضمن توفير هذا النوع من الخدمات باعتبارها واحدة من الخدمات الرئيسية التي توفر لضحايا العنف.

وهذا يؤدي إلى ضمان أن تكون الناجية على دراية كاملة بحقوقها وخياراتها القانونية، مما يجعل قرارها بتقديم شكوى أو القبول بالتسوية مستنداً إلى معرفة حقيقية.

3. اعتماد إجراءات محددة لتقييم عوامل الخطورة:

نظراً لأهمية تقييم عوامل الخطورة في تحديد التدخلات التي تحتاجها الناجية من العنف، لذا فمهم العمل على مراجعة آلية تقييم عوامل الخطورة وتكون الناجية شريك أساسي في هذه العملية، على أن تتضمن هذه المراجعة الممارسات التي تعتمد على تقييم الناجية بشكل أساسي بوجود خطورة من عدمه بتوقيعها على نموذج إقرار بعدم وجود خطورة، بحيث تؤدي إجراءات التقييم إلى دمج الموافقة المستنيرة في هذه العملية لتحديد مستوى المخاطر التي تواجهها الناجية، الأمر الذي يعزز من شعور الناجية بالسيطرة على حياتها، ويعيد لها الثقة في قدرتها على اتخاذ قرارات مصيرية مما يجعلها شريطة فاعلة في بناء خطة أمان حقيقية وفعالة.

4. تقديم الخدمات بأسلوب مراعى للصدمة:

هذا يضمن أن يتم التعامل مع الناجية وهي في حالة صدمة بحساسية عالية، مما يقلل من احتمالية موافقتها على خيارات لا تفهمها تماماً بسبب الضغط أو الإرباك، كما لا يؤدي إلى إعادة انتاج الصدمة أو مفاقمتها بسبب الإجراءات التي تتخذ لتوفير الحماية، وهذا يتطلب العمل على ضمان أن تتم العملية من قبل مهنيين مدربين على التعامل مع هذه الحالات ويمتنعوا بالكفاءة والخبرة اللازمة في هذا المجال.

5. إعادة النظر في إجراءات الاستجابة لحالات العنف:

بحيث يتم تجاوز الإجراءات الأمنية المعتادة التي تتطلب تقديم شكوى للتعامل مع البلاغ، بحيث تعطى الأولوية لإجراءات الحماية وتوفير الخدمات التي تحتاجها الناجية، بحيث لا يكون تقديم الشكوى شرط مسبق للحصول على الدعم مما يضمن أن الحماية تقدم كحق وليس كمكافأة على اتخاذ قرار معين.

6. تفعيل الموافقة المستنيرة للحصول على خدمات الإيواء:

بحيث يتم توسيع خيارات توفير الحماية والابتعاد عن ممارسات الضغط بالتلويح باللجوء إلى التوقيف الإداري في حال رفض خدمات الإيواء، وهذا مرتبط بتقييم عوامل الخطورة بشكل رئيسي، كما يتيح المجال للتوسع في تفعيل أوامر الحماية الأخرى التي يمكن أن تكون حلاً مناسباً لنسبة كبيرة من الحالات وأن تؤخذ الموافقة المستنيرة الأساس الذي يتم بناء عليه تحديد تدخلات الحماية المناسبة لكل حالة، كما لابد في هذا المجال من إعادة النظر في السياسات الداخلية لدور الحماية التي يمكن أن تكون السبب وراء رفض الخدمات لدى عدد كبير من الحالات.